القرصنة في خليج غينيا وتداعياتها الاقليمية والدولية

أ. م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري
جامعة بغداد /مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام :١/٦/٢٠٢٣ تاريخ القبول: ٧/٨/٢٠٢٣ تاريخ النشر: ١/٩/٢٠٢٣

الملخص

يُعد خليج غينيا من اهم مناطق العالم وليس على صعيد القارة الافريقية فحسب، ويعزى ذلك الى العديد من الأسباب أبرزها أهميته الاستراتيجية والاقتصادية إذ يمتلك اطلالة ساحلية واسعة على المحيط الأطلسي مما جعله البوابة التجارية الرئيسة للعديد من الدول المغلقة لاسيما في وسط وغرب افريقيا، كما ان خليج غينيا يعد من أكثر مناطق العالم الغنية بالثروات المعدنية من نفط وغاز طبيعي، وكذلك الذهب والماس والعديد من المعادن المهمة جدا وذات الارتباط المباشر بالصناعات الحديثة والتي تحتاجها الدول الصناعية الاسيوية والغربية على حدٍ سواء، فضلا عن غناه بالثروات الحيوانية والنباتية، غير ان خليج غينيا يُعد من اكثر مناطق العالم خطورة بسبب العديد من التهديدات لاسيما القرصنة التي أخذت تهدد الحركة التجارية البحرية في هذه المنطقة، وادت الى تداعيات عدة على الصعيد الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: افريقيا، خليج غينيا، القرصنة، دلتا النيجر، النفط.

Piracy in the Gulf of Guinea and its regional and international repercussions

Assist Prof Dr. Mustafa Ibrahim Salman
University of Baghdad/ Center for Strategic and International Studies
dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The Gulf of Guinea is one of the world's most important regions, not just of the African continent. This is due to many reasons, most notably its strategic and economic importance, as it has a wide coastal

view on the Atlantic Ocean. This view makes it the main commercial gateway to many closed countries, especially in Central and West Africa.

Guinea is one of the world's richest regions in mineral resources such as oil and natural gas, gold, diamonds, and many other important minerals that are directly related to modern industries needed by both Asian and Western industrialized countries. It is also rich in animal and plant resources. However, the Gulf of Guinea is one of the world's most dangerous regions because the many threats, especially piracy, imposed on the maritime trade movement in this region. These threats lead to several repercussions at both the regional and international levels.

Keywords: Africa, Gulf of Guinea, Piracy, Niger Delta, Oil.

المقدمة

يعد خليج غينيا أحد اهم أقاليم العالم لاعتبارات استراتيجية واقتصادية، فهذه المنطقة تقع في جنوب غرب القارة الافريقية، ولديها اطلالة ساحلية واسعة كونها تمثل الجزء الشرقي من المحيط الأطلسي، فكان ذلك بمثابة البوابة الاستراتيجية الاقتصادية لانفتاح دول وسط وغرب افريقيا لاسيما الحبيسة منها التي لا تمتلك اطلالة ساحلية على العالم، وأصبح خليج غينيا منطقة شحن مهمة لنقل البضائع من والى افريقيا ودول العالم.

فضلا عن ذلك يتمتع خليج غينيا بموارد معدنية وثروات طبيعية مهمة ومتنوعة، يأتي في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، والماس والذهب، ومصدر مهم للعديد من الموارد الطبيعية للصناعات التي تحتاجها الدول الصناعية، الى جانب الثروات الحيوانية والنباتية والاسماك.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الحيوية لخليج غينيا، إلا انها تحول الى خطر بات يؤرق العالم، بسبب العديد من الأنشطة غير المشروعة وفي مقدمتها القرصنة، التي اخذت تهدد سفن وحياة رعايا العديد من الدول لاسيما الاسيوية والغربية التي لديها مصالح اقتصادية واستثمارية في هذه المنطقة كونه أصبح هدفا لهجمات القرصنة، مما أدى الى تداعيات اقتصادية عدة على صعيد الافريقي وتحديدا على دول خليج غينيا، وعلى الصعيد الدولي، فكان ذلك حافزًا وراء العديد من مجالات التعاون والتنسيق بين دول خليج غينيا والقوى الدولية لمواجهة القرصنة وغيرها من النشاطات غير المشروعة، في محاولة لتعزيز سيادة القانون والامن البحري، وضمان امن وسلامة مصالحها والتجارة الدولية في هذه المنطقة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة منطقة ذات خصائص متميزة استراتيجيا واقتصاديا ألا وهي منطقة خليج غينيا، حتى وصفت بانها الخليج العربي لأفريقيا، وبالرغم من هذه الأهمية إلا

انها تعاني من تحديات عدة، ويأتي في مقدمتها القرصنة البحرية، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية، ونظرا لأهمية هذه المنطقة فان هذه التحديات القت بتبعات اقتصادية على القوى الدولية، مما دفعها الى تنسيق جهودها مع دول خليج غينيا لمواجهة هذه التحديات ولاسيما القرصنة البحرية فيها.

إشكالية البحث:

ان منطقة خليج غينيا لها مكانتها المتميزة افريقيًا وعالميًا، للعديد من الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية، بيد ان هناك جملة من التحديات التي أعاقت بشكل او باخر من احداث نقلة نوعية في اقتصاديات دول خليج غينيا، وعليه فان إشكالية البحث تنطلق من تساؤل رئيس مفاده هو ما أهمية خليج غينيا الجغرافية والاقتصادية ؟، ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع أسئلة فرعية منها:

١- ما اهم التهديدات التي تعاني منها منطقة خليج غينيا؟.

٢- ما ابرز تداعيات القرصنة في خليج غينيا إقليميا ودوليا؟.

٣- كيف تعاملت دول خليج غينيا والقوى الدولية مع القرصنة؟.

٤- ما مستقبل التعامل الدولي مع القرصنة في خليج غينيا؟.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ان خليج غينيا ذا أهمية حيوية افريقيا وعالميا، مما جعله محط اهتمام دولي، بيد ان هناك جملة من التحديات يعاني منها خليج غينيا، ويأتي في مقدمتها القرصنة التي اثرت على اقتصاديات دول خليج غينيا، وأيضا على الحركة التجارية الدولية فيها.

المطلب الاول/ الاهمية الاستراتيجية لخليج غينيا

يقع خليج غينيا في جنوب غرب القارة الافريقية، وهو يمثل الجزء الشرقي من المحيط الأطلسي ، وتصل اطلالته الساحلية على المحيط قرابة (٣٥٠٠) ميل أي قرابة أكثر من (٦) كم، ويضم (١٧) دولة من غرب ووسط افريقيا وهي: أنغولا، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والغابون، والكاميرون، وغينيا الاستوائية، وبنين، ونيجيريا، وساحل العاج، وغانا، وتوغو، وسيراليون، وليبيريا، غامبيا، وغينيا بيساو، وغينيا، والسنغال (ينظر الخريطة رقم ١)، وفي الواقع ان الأهمية الاستراتيجية لخليج غينيا تنبع من عدة اعتبارات منها انه يتمتع بموقع جغرافي فريد، مما زاد من أهميته للقوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة ذلك ان حقوله

النفطية المهمة تقع في مياهه الإقليمية التي هي امتداد طبيعي للمحيط الأطلسي في مقابل مصافي التكرير على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وان المسافة الفاصلة بينهما تعادل نصف مسافة إمدادات النفط من الخليج العربي، مما يعني في جانب منه ان حقوله النفطية بعيدة عن الاضطرابات السياسية على الأرض والحروب في دول هذه المنطقة في حال اندلاعها، كما ان منطقة خليج غينيا تتمتع بأهمية اقتصادية متميزة، إذ تحظى باحتياطيات كبيرة من الموارد المعدنية والبحرية كالنفط، والماس، والذهب، ومصايد الأسماك، ويتميز نفط المنطقة بان نسبة الكبريت فيه منخفضة جدًا، علمًا ان اهم دولتين منتجتين للنفط هي نيجيريا وانغولا (372 – 370 , Onuoha 2010) .

خريطة رقم (١) توضح خليج غينيا

Source:
Kenneth Nnadi and others, Analysis of Maritime Piracy and Armed Robbery in the Gulf of Guinea Maritime Domain, **Journal of ETA Maritime Science** (İstanbul: UCTEA The Chamber of Marine Engineers, Vol. 4, Issue 4, December 2016), p. 273.

ويعد النفط المصدر الرئيس لخليج غينيا الذي يتركز بشكل أساس في مياهه العميقة وفي المناطق الساحلية لدلتا النيجر، ومع تقدم تقنيات التنقيب في المياه العميقة زادت عدد الدول المنتجة للنفط، مثل غينيا الاستوائية والكاميرون وغيرها، ولابد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي ان خليج غينيا يعد أكبر منطقة توجد فيها موارد النفط الأفريقية يتم فيها إنتاج النفط الخام وتداوله، فكل برميل من اصل أربعة براميل نفط تُباع في العالم يأتي من خليج غينيا، مما جعل أهميته الجيوسياسية تتجاوز حدوده الجغرافية، وأصبح يحظى بأهمية محورية لدى القوى الغربية لاسيما فرنسا والولايات المتحدة التي سعت الى ضمان الاستقرار في مناطق سيطرتها الاقتصادية، ولهذا نجد ان كبرى شركات النفط العابرة للحدود والأكثر نفوذاً عالميًا تنشط في هذه

المنطقة، وتستكشف النفط الخام من البحر، ومن ابرزها شركات شل وشيفرون وبريتش بتروليوم وتوتال وإكسون موبيل كما يتزايد حضور الشركات الصينية في المنطقة، وفي إشارة الى مدى الأهمية الاستراتيجية لخليج غينيا اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تقريرًا اكد فيه على ضرورة ان تعمل الولايات المتحدة على جعل الامن والحوكمة أولوية في خليج غينيا لأهميتها للولايات المتحدة، وكأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه افريقيا (González 86 – 88, 97 , 2016) .

وبحسب تقارير دولية موثقة صادرة في العام ٢٠٢٣ أكدت بان خليج غينيا يعد من أغنى مناطق النفط في العالم، إذ يمتلك أكثر من (٤,٥ %) من احتياطي النفط العالمي، ويمتد لمسافة تصل الى اكثر من (٧) الاف كم، وهي تشمل المناطق الاقتصادية الخالصة، وهي مناطق تقع ضمن (٢٠٠) ميل بحري من سواحل الدول (١٦) المطلة على خليج غينيا، كما ان هناك ثروات أخرى، وبعضا ثروات بحرية متنوعة ومنها نادرة ومهددة بالانقراض (Hinmikaiye 2023) .

فضلا عن ذلك يعد خليج غينيا أيضًا منطقة شحن مهمة لنقل البضائع من افريقيا وإلى أوروبا وآسيا، إذ ينتشر في المنطقة قرابة (٢٠) ميناءًا تجاريًا، ولهذا تلعب دورًا محوريًا بتسهيل أكثر من (٢٥ %) من حركة النقل البحري الأفريقية، فألى جانب احتياطات النفط المؤكدة فيها فان المنطقة تحوي أكثر من (٢,٧ %) من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم، كما ان المنطق تحتل ثلثي إنتاج النفط في افريقيا، وان (٣٠ %) من واردات النفط الأمريكية تمر عبر هذه المنطقة، وتشارك الكثير من الدول بعمليات التنقيب عن النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية في هذه المنطقة لاسيما الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وهولندا، وغيرها، والى جانب كل ما تقدم فان المنطقة تعد من أغنى مناطق الصيد في العالم، إذ تحتل اكثر من (٤ %) من الإنتاج العالمي (Teixeira and Pinto 2022) .

هذا الواقع دفع بعض الخبراء الى وصف خليج غينيا بالخليج العربي الجديد، مما دفع الولايات المتحدة الى تصنيف منطقة خليج غينيا بانها ذات مصلحة وطنية استراتيجية، والتي تتطلب تدخلاً عسكريًا لحماية مواردها في حال تعرضها للخطر(Paterson 2007,28-29) .

وتتمتع المنطقة أيضا بتنوع بيئي متميز مما جعلها محط اهتمام عالمي فالى جانب الثروات الطبيعية، والانفتاح الواسع على المحيط الأطلسي، فأنها غنية بالثروة الحيوانية والنباتية، فغاباتها المطيرة تمثل اهم مصادر توليد الأوكسجين في العالم، وفيها مجاري مائية مهمة مثلا نهر الكونغو الذي يبلغ طول قرابة (٤٧٠٠) كيلومتر، ويعد ثاني أقوى تيارات العالم المائية بعد

نهر الأمازون في أمريكا اللاتينية، والشريان التجاري الرئيس لأفريقيا الاستوائية، ويمتلك حوض الكونغو ثاني أكبر محمية غابات مطيرة في العالم وثروات متنوعة، وكذلك نهر النيجر الذي يبلغ طوله (٤٢٠٠) كيلومتر، وينبع من غينيا ويمر بتسع دول، ويعد شريان الحياة لأكثر من (١١٠) مليون انسان في غرب افريقيا، وعليه يوفر هذان النهران وروافدهما حركة تجارية مهمة للدول التي يمران من صيد الأسماك والنقل النهري والبحري وغيرها، كما ان خليج غينيا يمتاز بخلوه من ممرات الشحن البحرية الضيقة التي تعرف باسم نقاط الاختناق، مما يسمح بانسيابية عالية لحركة ناقلات النفط فيها، مما يوفر ميزة نسبية لمنتجين النفط والغاز في خليج غينيا من حيث سهولة الشحن للمستوردين الدوليين، وانخفاض تكاليف النقل، وقلة المخاطر البيئية، فضلا عن ذلك فان خليج غينيا يمكن ان يكون بديل مناسب عن منطقة الخليج العربي، لاسيما وان هذه المنطقة ترتبط مباشرة بالاضطرابات السياسية التي تعصف بين مدة وأخرى بمنطقة الشرق الأوسط، والتي تنعكس اثارها مباشرة في أسعار النفط، وتؤثر في هيكل الطلب على النفط، ولهذا احتل خليج غينيا أهمية كبيرة في حسابات القوى الدولية لاسيما الصين والولايات المتحدة والقوى الاوربية والاسيوية، هذا الاهتمام مدفوع برغبة هذه القوى الدولية في تنويع مصادر إمدادات الطاقة الخاصة بهم للتقليل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نفط الشرق الأوسط، ذلك إن إنتاج النفط والغاز الطبيعي في خليج غينيا لديه القدرة على تلبية الطلب الزائد في الولايات المتحدة وأوروبا على الطاقة، وفي إشارة لبيان مدى الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة ان جمهورية الكونغو الديمقراطية تعد ثاني أكبر منتج للماس، فضلا عن موارد خام طبيعية رئيسة في غاية الأهمية تستخدم في الهواتف المحمولة والأقمار الصناعية ومعدات الاتصالات، واحتياطيات كبيرة من الكوبالت والنحاس والذهب واليورانيوم وغيرها، كما تعد أنغولا وغانا وسيراليون وليبيريا دول منتجة رئيسة للذهب والماس (Mañe 2005,3-11) .

ووفق المعايير الاستراتيجية فان المجال البحري في خليج غينيا ذا أهمية استراتيجية لتجارة الطاقة العالمية من حيث الشحن من افريقيا والإمداد إلى المواقع المستهدفة، وتتبع هذه الأهمية من إمكانات خليج غينيا الهائلة من صادرات النفط الخام منخفض الكبريت، ورواسب النفط الخام الكبيرة، والنقل البحري، وصيد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والتعدين والأنشطة الاقتصادية الأخرى اللازمة لتطوير القارة الافريقية، وقد اجتذب الوجود المزدهر للموارد الهيدروكربونية شركات النفط الكبرى من جميع أنحاء العالم للمشاركة في الأعمال التجارية في خليج غينيا، فضلا عن ذلك ان خليج غينيا يعد حيويًا للصادرات والواردات عبر الطرق البحرية بين الولايات المتحدة وأوروبا مع دول غرب ووسط وأجزاء من جنوب افريقيا، إذ ان أكثر من

(٩٠ %) من صادرات وواردات خليج غينيا تتم عن طريق البحر، كما انه ممر بحري بالغ الأهمية للصادرات والواردات الرئيسة للدول غير الساحلية مثل تشاد ودولة مالي وجمهورية افريقيا الوسطى وبوركينا فاسو، وبالتالي فهو عامل رئيس في تيسير النمو الاقتصادي لدول خليج غينيا، مما جعل خليج غينيا ذا أهمية استراتيجية للاقتصاد العالمي ولاقتصاديات دول غرب ووسط افريقيا، وبالرغم من هذه الأهمية الا ان هناك مجموعة من التحديات تتعرض لها المنطقة منها: تكرار السطو البحري، والقرصنة، والصيد غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات العابر للحدود الوطنية، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، مما شكل تهديدات مستمرة للاقتصادات المحلية والطاقة الدولية والشحن العالمي، وما زاد من خطورة ذلك ان دول خليج غينيا لديها قدرات محدودة لتأمين مجالاتها البحرية بشكل فردي، لاسيما وان مساحة خليج غينيا تقدر بأكثر من (٥,٦٢٩,٤٧١) كم^{٢}، وعليه ادى هذا الواقع الى زيادة الوعي الدولي بمخاطر المجال البحري في خليج غينيا (Okereke 2021,361-362) .

وعليه يتضح ان خليج غينيا يتمتع بالعديد من المزايا التي جعلت منه احد اهم مناطق العالم، نظرًا لأهمية موقعه الاستراتيجي واطلالته البحرية الواسعة لما في ذلك من أهمية كبير في نشاط الحركة التجارية لدول خليج غينيا، وللدول الافريقية الحبيسة التي ليست لها اطلالة ساحلية في غرب ووسط افريقيا، وكذلك للدول الغربية والاسيوية التي لديها مصالح اقتصادية واستثمارية في هذه المنطقة، فضلا عن ذلك ان خليج غينيا يعد اغنى مناطق العالم بالثروات الطبيعية والمعدنية من نفط وغاز طبيعي وماس وذهب، وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى التي لها أهميتها الحيوية وارتباطها المباشر بالصناعات الحديثة، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان خليج غينيا يتميز أيضا بتنوع مهم جدا للثروات الحيوانية والنباتية، وكل هذه المزايا وغيرها جعلت منه محط اهتمام القوى الدولية.

المطلب الثاني/ القرصنة في خليج غينيا التطور والأسباب

ان واقع القرصنة في منطقة خليج غينيا تؤكد حقيقة مهمة، وهي انها تعد احد اخطر مناطق العالم على الرغم من أهميتها المتزايدة على الصعيد الافريقي والعالمي في آن واحد، وسيركز هذا المطلب على تطور القرصنة في خليج غينيا، وعلى اهم الأسباب والدوافع التي أدت الى ارتفاع معدلاتها وتزايد أخطارها وكما يأتي:

أولا- تطور القرصنة في خليج غينيا:

ان الهدف الرئيس للقرصنة هو كسب المال عن طريق الاستيلاء على السفن، واحتجاز الرهائن والبضائع، وإجبار شركات الشحن على دفع الفدية، وقد احتل خليج غينيا مكانة كبيرة كونه الفضاء الرائد في عالم القرصنة من حيث عدد الهجمات وخطورتها، وفي سياق التدابير الإقليمية لمواجهة القرصنة تم انشاء لجنة خليج غينيا (GGC) في ٣/تموز/٢٠٠١، غير انها لم تنجح في القضاء على القرصنة في المجال البحري، وغيرها من الأنشطة غير القانونية كالمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وتعد المياه النيجيرية من أكثر المناطق عرضة لهجمات القراصنة، وعمومًا انه خلال المدة من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٣ تعرضت القارة الافريقية الى (١٤٣٤) عملية قرصنة، وكان نصيب خليج غينيا منها (٤٢٧) (Okereke 2021,362-365) .

وقد ذكر المكتب البحري الدولي (IMB) في تقرير له ان هجمات القراصنة تركزت على طول المياه الإقليمية لنيجيريا مما جعلها الدولة الأكثر ضررًا من هجمات القرصنة التي بلغت في العام ٢٠١٢ (٢٧) هجومًا، ويرافق ذلك تراجع كبير في عمليات القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية (Boateng 2017,240-241) . وفي العام ٢٠١٦ صنفت المنظمة البحرية الدولية خليج غينيا بالمرتبة الثانية على صعيد القرصنة العالمية، كما ان المنظمة أقرت بانه توجد إحصاءات متباينة عن العدد الفعلي لحوادث القرصنة، وبحسب تقارير دولية موثقة أكدت بان القراصنة لديهم استعداد قتالي، ويمتلكون قوارب سريعة، ومعدات قتال وسيطرة كاملة على السفن، ومهارات عالية في السيطرة على السفن، والقدرة على تشغيلها، والتحكم في معدات الاتصالات الخاصة بها، واما جنسية القراصنة فان غالبيتهم نيجيرية والباقي أفارقة وغير أفارقة آخرين من أوروبا الشرقية والفلبين والبريطانيين(Okereke 2021,361-366) .

وفي العام ٢٠١٥ بلغت هجمات القرصنة عالميًا (٢٤٦) سجل خليج غينيا وحده (٣٣) هجمة أي ما يقارب (١٣,٤ %) من الإجمالي العالمي، وفي العام ٢٠١٦ سجل خليج غينيا (٥٥) هجمة أي ما يعادل (٢٨,٨ %) من الإجمالي العالمي للقرصنة والبالغة (١٩١)، وفي العام ٢٠١٧ سجل خليج غينيا (٤٤) هجمة أي ما يعادل (٢٤,٤ %) على الصعيد العالمي من هجمات القراصنة والبالغة (١٨٠)، وارتفعت هجمات القراصنة في خليج غينيا عام ٢٠١٨ إذ سجل (٨٢) هجمة بما يعادل (٤٠,٨ %) من اجمالي هجمات القرصنة عالميًا والبالغة (٢٠١)، ووصلت هجمات القرصنة في خليج غينيا عام ٢٠١٩ الى (٦٤) أي ما يعادل (٣٩,٥ %) من مجموع هجمات القرصنة عالميا والبالغة (١٦٢) (Ojakorotu and Anyika 2022,7) .

ومما يثير القلق ان ليس هناك اتفاق بين المنظمات المعنية حول عدد هجمات القرصنة في خليج غينيا، لاسيما وان بعض هذه الهجمات لا يتم الإبلاغ عنها، وما يفاقم خطورة القرصنة في خليج غينيا مقارنتها بغيرها انه بالوقت الذي بدأت موجة القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية بالانحسار، فان القرصنة في خليج غينيا أصبحت البؤرة الساخنة في افريقيا وفي العالم البحري عمومًا، وما تجب الإشارة اليه ان خطورة القرصنة في خليج غينيا تتسم بارتكاب جرائم بحرية ثلاثية فالأولى اختطاف السفن، والثانية سرقة الشحنات، والثالثة اختطاف الطاقم للحصول على فدية، ففي العام ٢٠١٩ تم اختطاف (١٢١) من أفراد الطاقم من قبل قراصنة خليج غينيا من أصل (١٣٤) حادثة اختطاف عالميًا، مما يعني ان خليج غينيا أحتل لوحدة أكثر من (٩٠ %) من عمليات اختطاف طواقم السفن عالميًا، علمًا ان (٩٠ %) من القراصنة هم من نيجيريا ومعظمهم من منطقة دلتا النيجر (Ojakorotu and Anyika 2022,8,11) .

وفي العام ٢٠٢٠ ارتفعت عمليات الاختطاف طواقم السفن المبلغ عنها في خليج غينيا الى أكثر من (٩٥ %) عالميًا، إذ بلغت (١٣٠) من بين (١٣٥) حالة اختطاف في جميع أنحاء العالم، ولم يقف الامر عند حد ارتفاع حالات القرصنة والاختطاف لطواقم السفن وانما رافقها أيضا حدة خطورة هجمات القرصنة لتصل الى مسافات بعيدة فقد وقع في العام ٢٠٢١ هجوم قرصنة على بعد أكثر من (٣٩٠) كم جنوب كوتونو المركز الاقتصادي لبنين، وتم اختطاف (١٥) من أفراد طاقم ناقلة كيماويات مالطية (Koranteng 2023) .

وتجدر الإشارة الى ان تقرير للأمم المتحدة في العام ٢٠٢٢ كشف ان هناك تراجع في عدد هجمات القرصنة في خليج غينيا، ويعزى ذلك الى جهود القوات البحرية الإقليمية والدولية، وإصدار أحكام قضائية ضد القراصنة في نيجيريا وتوغو في العام ٢٠٢١، والاهم هو توجه القراصنة الى أنشطة إجرامية أخرى لا سيما سرقة النفط، فعلى الرغم من تسجيل (٨١) عملية قرصنة في خليج غينيا عام ٢٠٢٠ فقد تراجعت الى (٣٤) في العام ٢٠٢١، وتراجعت اكثر ووصلت الى (١٣) في العام ٢٠٢٢، وفي هذا الخصوص أكد تقرير مشروع الطرق البحرية الحرجة الممول من الاتحاد الأوروبي للعام ٢٠٢٢ بان هناك علاقة وثيقة بين تراجع القرصنة زيادة عمليات سرقة النفط وتخريب خطوط الانابيب، وبحسب التقرير فان "البحث الميداني في دلتا النيجر كشف أن أبرز العناصر المسيطرة على عصابات القرصنة وسرقة النفط ربما تكون قد توصلت إلى إجماع على الكف عن القرصنة في أعالي البحار، وتكمن أحد العوامل الرئيسة

في أن سرقة النفط تنطوي على مخاطر أقل من مخاطر القرصنة في أعالي البحار، ومكاسب أو أرباح أعلى منها بكثير" (Africa Defense Forum 2022) .

ثانيا- أسباب القرصنة في خليج غينيا:

ان هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تقف وراء القرصنة في خليج غينيا، واستمرارها، وارتفاع معدلات خطورتها مقارنة بغيرها على الصعيد الافريقي او حتى غيرها على الصعيد الدولي، وخير مثال على ذلك القرصنة قبالة السواحل الصومالية التي تم تحييدها والقضاء على معظمها حتى اصبح من النادر القيام بعملية قرصنة فيها، وعليه فان ابرز أسباب ودوافع القرصنة في خليج غينيا هي:

١- **دور الجغرافية السياسية:** لعبت الجغرافية السياسية للمنطقة بدور في زيادة معدلات القرصنة في خليج غينيا مقارنة بشرق افريقيا وتحديدا قبالة السواحل الصومالية، ذلك ان سواحل دول خليج غينيا اقصر نسبيا واكثر عددا من حيث الدول مقارنة بشرق افريقيا الذي يتميز بعدد قليل نسبيًا من الدول وذات سواحل طويلة، وعليه فان التعاون الأمني مع دول خليج غينيا لاسيما من قبل القوى الدولية اصعب من شرق افريقيا بحكم التعامل مع أنظمة دول عدة، مما زاد من التعقيد، والدليل على ذلك استجابة الصومال للقرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة بشأن القرصنة، في حين تفضل دول خليج غينيا أساليب أقل مباشرة للمشاركة الدولية، فضلا عن ذلك أسهمت الاختلافات المجتمعية وتعدد اللغات بدورها، إذ أن الاختلافات المجتمعية يمكن أن يعيق مشاركة المعلومات، كما ان تنوع اللغات الرسمية شكل صعوبة التعاون عبر الحدود بين دول خليج غينيا من الناحية العملية والأمنية (Yücel 2021,147) .

٢- **ضعف القوى البحرية لدول خليج غينيا:** لم تتمكن دول خليج غينيا من تطوير قوى بحرية، واستراتيجية وإطار عمل واضح ومتماسك للأمن البحري للتصدي بفعالية للقرصنة، وإنشاء وتنفيذ أنظمة حوكمة بحرية فعالة ومستدامة على المدى المتوسط والطويل، مما دفع بعض المراقبين الى وصف دول خليج غينيا بانها تتسم بانعدام الأمن البحري(Okereke 2021,361-364) .

٣- اكتشاف النفط على طول سواحل خليج غينيا، والتقدم التكنولوجي، وشجاعة القراصنة، وانتشار الفساد في دول خليج غينيا الذي استفاد منه القراصنة بدفع الرشا للمسؤولين الفاسدين لاطلاق سراحهم، وغيرها اثرت سلبًا بشكل واضح في النقل والأمن البحري لخليج غينيا(Ofosu-Boateng 2017,240-241) .

٤- **ضعف وغياب قوانين فعالة ضد القرصنة:** ان معظم دول خليج غينيا لم تسن تشريعات لمحاربة القرصنة، فقط نيجيريا وقعت في العام ٢٠١٩ على قانون قمع القرصنة والجرائم البحرية الأخرى، – تبعتها الكاميرون عام ٢٠٢٢–، وعليه فان معظم دول خليج غينيا ليس لديها قوانين فعالة ومحددة ضد القرصنة (Anyika and Ojakorotu 2022,17) .

٥- **ارتفاع معدل البطالة في دلتا النيجر:** أدى ارتفاع معدل بطالة الشباب في دلتا النيجر الواقعة في دولة نيجيريا إلى زيادة معدل الجريمة في دلتا النيجر، مما دفع بالكثير من الشباب الى التمرد وارتكاب جرائم مختلفة.

٦- **التمرد في دلتا النيجر:** ان العامل الرئيس المسؤول عن تصاعد القرصنة في خليج غينيا هو الاهمال الطويل لشعب دلتا النيجر من قبل الحكومة الفيدرالية النيجيرية، إذ لم تظهر الإدارات الحكومية المتعاقبة أي التزام جاد بتنمية منطقة دلتا النيجر، فلم تقوم الحكومة بإشراك شباب دلتا النيجر في اعمال من شأنها أن تبعدهم عن الجريمة، مما جعل الحياة صعبة على الناس الذي غذى بدوره المشاعر السلبية ضد الحكومة، وانعكس هذا الاحباط الشعبي من خلال التورط في أعمال عنف وإجرامية موجهة ضد مصالح الدولة، فأصبح التمرد فرصة لكسب العيش من خلال الجرائم ومنها القرصنة، لاسيما وان دلتا نيجيريا ليست مركزًا صناعيًا أو مركزًا اقتصاديًا، وبالتالي فان فرصة الشباب الأساسية هي العمل مع شركات النفط كونها القطاع الرئيس فيها، وان محدودية فرص العمل الشباب غذى الاجرام والقرصنة.

٧- **دور التدهور البيئي في دلتا النيجر:** تأثرت الحياة الاقتصادية لسكان دلتا النيجر بشكل سلبي من جراء انهمار النفط من قبل شركات النفط العاملة في هذه المنطقة، وأصبحت

الأراضي الزراعية والمسطحات المائية ملوثة، مما جعل عددًا كبيرًا من السكان الأصليين الذين يعتمدون على الزراعة وصيد الأسماك يفقدون مصدر رزقهم، وبذلك اسهم التدهور البيئي في ارتفاع معدلات البطالة فيها، مما دفع بالكثير منهم الى سلوك أنشطة غير مشروعة كالقرصنة وسرقة النفط وبيعه في الأسواق السوداء، كما ارتفعت عمليات التزود بالوقود وتكرير النفط غير القانوني مما اسهم في تدهور الوضع البيئي في دلتا النيجر.

٨- **دور العامل الثقافي في دلتا النيجر**: شكل العامل الثقافي محرك آخر للقرصنة في خليج غينيا، فقد تم تشكيل مجموعات شبابية قادت التمرد في دلتا النيجر، وعلى الرغم انها تستند على اعتبارات طائفية ودينية، بيد ان هذه الجمعات انخرطت في اعمال عنف متنوعة كالسرقة والقرصنة والاغتصاب والسطو المسلح وتخريب خطوط الأنابيب وغيرها، والملاحظ انهم يمجدون العنف والجريمة من خلال أسلوب حياتهم المخيف، ومن ثم أصبحت اعمال العنف بالنسبة لهم وسيلة للبقاء على قيد الحياة، لاسيما وان قادة هذه الجماعات الدينية او الطائفية يفرضون على الأعضاء الصغار دفع مستحقات لهم من التي يحصلون عليها من خلال السطو المسلح والقرصنة وغيرها(Anyika and Ojakorotu 2022,13-14) .

٩- **دور السيادة الوطنية والسلطة السياسية:** أسهمت حساسية وأهمية سيادة الدولة في غرب افريقيا بدورها، كونها وضعت حدودًا لما يمكن أن يحققه التعاون عبر الوطني لمكافحة القرصنة وغيرها من الأنشطة غي المشروعة، فقد أدت مخاوفهم الى تضييق نطاق التعاون فيما بينهم، وتأخر تنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك، فضلا عن عدم السماح لأفراد الامن الخاص بوجودهم داخل المياه الإقليمية، علمًا ان افراد الامن الخاص اسهموا بدور مهم في مكافحة القرصنة في شرق افريقيا، في حين ان هذا الامر له حساسية لدول غرب افريقيا وتحديدا دول خليج غينيا، ومن جانب آخر ان دول خليج غينيا تفتقر إلى منصات بحرية، ولا يتم تنسيق أولويات القوات البحرية وخفر السواحل بشكل عام تجاه جيوشها(Yücel 2021,147-150) .

وعليه يتضح ان هناك العديد من الاسباب التي دفعت الى القرصنة في خليج غينيا، وابرزها: الضعف القانوني والتشريعي، والصراع والاضطراب لاسيما في دلتا النيجر التي أصبحت بمثابة جغرافية ملائمة للأعمال العنف، ونقص التمويل الكافي لتنفيذ القانون وفرضه، وضعف الامن، والبيئات السياسية المتساهلة، وكذلك التراجع الاقتصادي والبيئة الاجتماعية، والقبول الثقافي، والوعد بالمكافأة، فضلا عن دور النفط، إذ يعتمد مواطنو المنطقة بشكل أساس على الدخل النفطي، وسوء إدارة السياسيين للموارد الطبيعية وتربح بعضهم بحيث تصل نسبة صغيرة فقط من إيرادات النفط إلى السكان المحليين، وارتفاع البطالة، وانعدام الفرص الاقتصادية، قد شجع الكثير من الشباب على اللجوء الى القرصنة كوسيلة لكسب الرزق(Ezeozue 2021,48) .

المطلب الثالث / التداعيات الاقليمية والدولية للقرصنة في خليج غينيا

شكلت القرصنة في خليج غينيا تهديدًا اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا خطيرًا على منطقة خليج غينيا والعالم، ومن الصعب تقدير حجم الخسائر الاقتصادية بدقة التي تتكبدها دول خليج غينيا، وتشير التقديرات انها تتراوح بين (٥٦٥) مليون دولار الى (٢) مليار دولار سنويًا، لاسيما وان هذه الدول تعتمد في خطط تنميتها على عائداتها من الموارد الهيدروكربونية بنسبة (٦٠ %) التي تأتي من خليج غينيا أو تمر عبره، إذ أدت زيادة مخاطر القرصنة الى ارتفاع أقساط التأمين، وتحملت الشركات أعباء إضافية لتأمين سفنها(Osinowo 2015,2) .

علمًا ان تقرير صدر من معهد تشاتام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية) في تموز ٢٠١٣ أشار بوضوح الى ان القرصنة في خليج غينيا ترتبط مباشرة بضعف الإدارة، والفساد المتجذر، وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فعلى عكس القرصنة البحرية في القرن الأفريقي قبالة السواحل الصومالية، فالمشكلة في خليج غينيا لا تتعلق بانهيار الدولة كما في الصومال، وانما نتيجة الدول التي تتسامح مع السلوك غير المشروع في "شبكة إجرامية معقدة" تتكون من تجار النفط الأجانب، والمهربين، والمصرفيين، والمصافي، والسياسيين رفيعي المستوى، والمسؤولين العسكريين، والسوق السوداء للنفط، والصيد غير القانوني، وبحسب تقديرات معهد تشاتام هاوس ان خسارة نيجيريا لوحدها من سرقة الوقود والنفط والتهريب تكلف نحو (٦ الى ١٠ %) من إنتاج البلاد، كما ان الصيد غير المشروع يكلفها (١,٥) مليار دولار، مما زاد من التداعيات الاقتصادية، وعليه اقترح التقرير للتخفيف من خطر القرصنة بنجاح، فان المجتمع الدولي يحتاج إلى معالجة المشاكل الهيكلية التي ترتكز عليها القرصنة في المنطقة، ولا سيما المؤسسات السياسية الضعيفة، والفساد، والهجرة غير المشروعة، والنزاعات التي تقودها جماعات

للسيطرة على الموارد، ومن الضروري توفير فرص عمل اقتصادية للشباب في المنطقة لحمايتهم من الانضمام الى الجماعات الاجرامية (Greminger and Al-Rodhan 2022,8) .

وعمومًا الحقت القرصنة اضرارًا كبيرة على التنمية الاقتصادية في دول خليج غينيا، فقد تسببت القرصنة في انخفاض شديد في عائدات الموانئ هذه الدول، كما قوضت جهود هذه الدول لتعزيز دخلها القومي، لاسيما وان القراصنة يستهدفون شحنات النفط بشكل أساس، ويقومون بسحب ناقلات النفط وبيع النفط في السوق السوداء، وكذلك سرقة العديد من منتجات هذه المنطقة مثل الكاكاو والمعادن وغيرها، الى جانب اختطافهم لطواقم السفن من أجل الحصول على فدية، مما جعل الكثير من التقارير الدولية تصفهم بانهم الأكثر رعبًا في العالم، فوفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لعام ٢٠٠٩، بلغت خسائر غرب افريقيا خلال ثلاث سنوات مضت (٢,٣) مليار دولار أمريكي، وفي العام ٢٠١١ بلغت خسائر دولة بنين من إيرادات الموانئ (٨١) مليون دولار، كما فقدت نيجيريا (٧ %) من ثروتها النفطية، وفي العام ٢٠١٢ انخفضت إيرادات دولة بنين الى (٧٠ %) بسبب اعتماد اقتصادها على فرض الضرائب على السفن التي تدخل موانئ كوتونو، واكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ان دول غرب افريقيا تخسر سنويًا (٧٧٧,١) مليون دولار بسبب القرصنة للمدة من ٢٠١٥ – ٢٠١٧، وعليه اصبح خليج غينيا غير آمن لشركات الشحن، مما أثر بشكل كبير على إيرادات هذه الدول، كما ان ارتفاع تكاليف التأمين والسلامة قد زاد كلفة الاستيراد، واضر كثيرًا في كلفة المعيشة لسكان هذه الدول، إذ حرمت القرصنة المجتمعات الساحلية من البنية التحتية وفرص التنمية، وستظل القرصنة تشكل تهديدًا خطيرًا على اقتصادات دول خليج غينيا، فضلا عن ذلك يتعرض المدنيين سكان المناطق الساحلية لمخاطر أمنية كبيرة، بسبب عمليات الدهم التي تقوم بها الشرطة للقبض عن القراصنة التي تؤدي الى اشتباكات يذهب ضحيتها العديد من المدنيين وتشريد الاف(Anyika and Ojakorotu 2022,15-16) .

ووفقًا لتقرير نشرته منظمة البحار المستقرة (Stable Seas) في العام ٢٠٢١ ان مجموعات القراصنة المتمركزة في دلتا النيجر تكسب قرابة (٥) ملايين دولار من الدخل المباشر سنويًا من خلال السرقة وأخذ الرهائن، وغالبية هذا الدخل ما يقرب من (٤) مليون دولار في السنة يأتي من ابتزاز كيانات غير أفريقية تسعى للإفراج عن رهائن غير أفارقة، وهذا اوجد تصور عام بان القرصنة تستهدف بشكل أساس شركات الشحن الدولية والبحارة الأجانب، مما يجعلهم اكثر عرضة للخسائر المالية المباشرة، والأكثر عرضة للخطر، وفي المقابل ان دول خليج غينيا تعارض هذا التصور وتؤكد انها في مقابل كل دولار واحد يسرقه القراصنة أو يبتزون

به الضحايا، فان حكومات خليج غينيا تنفق قرابة (٥٢٤) دولارًا على جهود مكافحة القرصنة، وذلك من خلال توجيه هذا الانفاق نحو الحصول على زوارق دورية أكثر قدرة، وبناء منصات للتوعية بالمجال البحري، وزيادة دوريات مكافحة القرصنة، وتطوير مهارات التدريب، وتطوير آليات تبادل معلومات متعددة الأطراف، وأن هذه النفقات زادت بنحو (١٠٠) مليون دولار سنويًا منذ العام ٢٠١٧، مما يعني ان دول خليج غينيا ستكون الأكثر افادة من الحد من القرصنة (Curtis etc 2021,64-65) .

ومن جانبه أشار ممثل الاتحاد الأوروبي (سيلفيو جونزاتو) لدى الأمم المتحدة إلى التكاليف الباهظة للقرصنة في خليج غينيا، والتي تقدر بنحو (١,٩) مليار دولار سنويًا، فضلا عن التكلفة الكبيرة للصيد غير المشروع التي تصل الى اكثر من (١,٦) مليار دولار سنوياً، داعيًا الى اتباع نهج أمني عملي، وبذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة على الأرض، مشيرًا الى ان الاتحاد الأوربي اعتمد استراتيجية خاصة بذلك منذ العام ٢٠١٤ تقوم على تنسيق الجهود البحرية في خليج غينيا، وضمان وجود دائم لدولة عضو في الاتحاد الأوربي على الاقل في خليج غينيا في أي وقت (UN Press 2022,9) .

هذا الواقع جعل المختصين يصلون الى نتيجة مفادها ان معالجة القرصنة في خليج غينيا تتطلب إرادة سياسية مستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومزيد من التعاون مع المجتمع الدولي، لاسيما القوى الدولية التي لديها مصالح في خليج غينيا، علمًا ان هناك تقارير دولية تؤكد بان التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها دول خليج غينيا بسبب القرصنة تصل الى (١,٩٢٥) مليار دولار، وعلى الرغم من وجود مؤشرات انخفاض في حوادث القرصنة المبلغ عنها في خليج غينيا، الا ان الواقع يؤكد بان خليج غينيا سيظل بؤرة ساخنة للقرصنة على صعيد افريقيا والعالم، لاسيما بعد اتساع نطاق وصول القراصنة، وتكتيكاتهم العنيفة بشكل متزايد، وارتباطاتهم بشبكات إجرامية أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر اكد المكتب البحري الدولي (IMB) في تقرير له في نيسان ٢٠٢٢، ان القراصنة هاجموا سفن على بعد (٢٦٠) ميلًا بحريًا قبالة سواحل غانا، قبل أن تصدهم سفينة تابعة للبحرية الإيطالية، وتزداد هجمات القرصنة خلال موسم الرياح الموسمية، مما يعني ان الطبيعة الاجرامية لقراصنة خليج غينيا لها اثارها السياسية والأمنية وليس فقط الاقتصادية بعيدة على كل الجهات الفاعلة الاقليمية والدولية(Greminger and Al-Rodhan 2022,4-5) .

مما تقدم نصل الى حقيقة مهمة وهي تعد إشكالية بحد ذاتها انه لا يوجد اتفاق على حجم الخسائر التي تتحملها دول خليج غينيا، وكذلك حجم خسائر القوى الدولية التي ترتبط

بمصالح مباشرة معها، من جراء القرصنة في خليج غينيا ويعزى ذلك الى العديد من الأسباب منها على سبيل المثال لا الحصر عدم امتلاك دول المنطقة لانظمة انذار معاصرة لرصد والكشف عن القرصنة، وسعة المنطقة جغرافيا وتعدد دولها، وتعقد اعمال القرصنة بسبب ارتباطهم بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كما ان كل منظمة دولية لديها بيانتها وتقديراتها الخاصة، وعليه فان الحصول على تقديرات نهائية وذات مصداقية عالية عن خسائر وتداعيات القرصنة أصبحت امر شبه مستحيل.

المطلب الرابع/ التعامل الاقليمي والدولي مع القرصنة في خليج غينيا وافاقها المستقبلية

أولا- التعامل الاقليمي مع القرصنة في خليج غينيا:

ان التعامل الإقليمي مع القرصنة في خليج غينيا اتخذ اشكال عدة، ونظرا لكثرتها سيتم التركيز على أهمها وهي:

١- مدونة ياوندي لقواعد السلوك:

مدونة ياوندي لقواعد السلوك هي "مبادرة اقليمية لمكافحة وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والنشاط البحري غير المشروع في غرب ووسط أفريقيا، وتم اعتماد مدونة السلوك في حزيران ٢٠١٣ بهدف تعزيز التعاون البحري وتبادل المعلومات وتنسيقها "(Morizur 2020) . وتم توقيعها في ياوندي عاصمة الكاميرون من قبل (٢٥) دولة من غرب ووسط أفريقيا، وأبرز ما تتضمنه تبادل المعلومات الاستخبارية والأطر القانونية المنسقة، وتنسيق العمل، وتعزيز القوانين، وإغلاق مناطق الضعف، وتغطي المدونة مساحة عمل تبلغ أكثر من (٦) الاف كم من السواحل، (١٢) ميناء رئيس(Global 2020) .

علمًا ان انه تم الاتفاق على تحديد ثلاثة مراكز تنسيق إقليمية لمحاربة القرصنة الأول في أبيدجان في ساحل العاج، والثاني في بوانت نوار في جمهورية الكونغو، والثالث في ياوندي عاصمة الكاميرون، وقد حظيت مدونة ياوندي بدعم دولي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وغيرها من خلال تقديم التمويل والمعدات العسكرية والتدريب والدوريات والدعم البحري وغيرها(Yusuf 2022) .

ومن الجدير بالذكر ان هذه المدونة وقعتها الى جانب الدول ثلاث منظمات إقليمية افريقية وهي: المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا – تُعرف اختصارا بسيدياو أو إيكواس (ECOWAS)–، والجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (ECCAS)، ومفوضية خليج غينيا

(GGC)، وتعد مذكرة ياوندي إحدى الأدوات التي تم تطويرها لبناء نظام أمني إقليمي بحري، ولمعالجة مشكلات الضعف والقصور في السياسات البحرية لدول خليج غينيا، وغياب التعاون بينها، ورفع مستوى التزام القادة الأفارقة، واظهار الإرادة السياسية في حوكمة المجال البحري لأفريقيا، وتحسين النهج الاستراتيجي للسلامة والأمن البحريين في القارة الافريقية، وتعالج مدونة ياوندي معظم أسباب انعدام الأمن البحري في المنطقة، بما في ذلك تهريب المخدرات والأسلحة، وغسيل الأموال، وسرقة النفط، وتهريب الأشخاص، والاتجار بالبشر، والإرهاب البحري، والسطو البحري والقرصنة، وأخذ الرهائن، والصيد غير القانوني للأسماك، وتجارة السلاح (Arifin and Juned 2023,112,114,117) .

ولابد من التأكيد على مسألة مهمة وهي ان امتناع دول خليج غينيا التنازل عن سيادتها التي تنظر اليها كمسألة حساسة كانت لها انعكاساتها السلبية على فاعلية ونجاح المدونة، مما جعلها محدودة الفائدة، لاسيما وان المدونة قد راعت عدم رغبة الدول الموقعة عليها في تسليم السيادة إلى جهات خارج حدودها الوطنية، كما انها لا تسمح بممارسة الولاية القضائية متعددة الجنسيات، وغيرها، مما جعل بعض المختصين يصفون المدونة رغم ايجابياتها بانها محدودة الفائدة (Yücel 2021,149) . وهذا يفسر تصاعد اعمال القرصنة وعدم قدرة دول خليج غينيا على الحد منها.

٢- وكالة الإدارة والسلامة البحرية النيجيرية (نيماسا - NIMASA):

أسهمت وكالة الإدارة والسلامة البحرية النيجيرية المعروفة اختصارا (نيماسا - NIMASA) بدور مهم في محاربة القرصنة، والجرائم البحرية في خليج غينيا، وقد أشادت المنظمة البحرية الدولية (IMO) وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة بمساهمتها في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، وتحسين الإدارة البحرية، وتعزيز الأمن البحري، والقبض على بعض القراصنة ومحاكمتهم من قبل نيجيريا (Kyanet 2020) .

كما أشاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بالجهود التي تبذلها الإدارة البحرية النيجيرية و(نيماسا) في الحرب ضد القرصنة في خليج غينيا، مما اسهم في انخفاض معدلات القرصنة، علمًا ان الحكومة الدنماركية دعمت نيجيريا في اطار برامج التعزيز المؤسسي طويل الأمد للحوكمة البحرية، وفي هذا الخصوص ذكر مدير عام (نيماسا) الدكتور (بشير جاموه) في العام ٢٠٢١ انخفاض انعدام الأمن والقرصنة في المياه النيجيرية بنسبة (٨٠ %) (Safety4Sea 2021) . وهذا مؤشر مهم على عودة الامن والاستقرار التدريجي للمياه النيجيرية.

٣- قوانين محاربة القرصنة على صعيد خليج غينيا:

مثلت القوانين المحلية لدول خليج غينيا المختصة بمحاربة القرصنة من الروادع المهمة لمحاربة القرصنة، وفي هذا الخصوص تعد نيجيريا اول دولة على صعيد خليج غينيا تسن قانون لمكافحة القرصنة في ٢٤/حزيران/٢٠١٩ (Arifin and Juned 2023,115) .

وبعد ما يقرب من ستة أشهر من اعتماد مجلس الأمن القرار رقم (٢٦٣٤) في ٣١/أيار/٢٠٢٢، والذي دعا صراحة دول خليج غينيا الى "تجريم القرصنة والسطو المسلح في البحر بموجب قوانينها المحلية، وكذلك أولئك الذين يحرضون على مثل هذه الجرائم أو يمولونها أو يسهلونها عمدًا، بما في ذلك الشخصيات الرئيسة للشبكات الإجرامية المتورطة في القرصنة والسطو المسلح في البحر الذين يخططون أو ينظمون أو يسهلون أو يمولون أو يستفيدون من مثل هذه الهجمات "(United Nations 2022) . اعتمدت الكاميرون قانونًا بشأن قمع القرصنة والسلامة العامة للملاحة البحرية داخل مياهها في ٢٧/كانون الأول/٢٠٢٢، مما جعل الكاميرون ثاني دولة في المنطقة تسن إطارًا قانونيًا وطنيًا لقمع القرصنة والجرائم البحرية، مما سيعزز الأمن البحري لخليج غينيا، كونه يمنح سلطات كاميرون البحرية بصلاحية معاقبة أي أنشطة غير قانونية تهدد سلامة الملاحة داخل مياهها الإقليمية (The Maritime Executive 2023) .

٤- مشروع ديب بلو (Deep Blue):

أطلقت نيجيريا مشروعها (Deep Blue) في العام ٢٠٢١، وهو نهج متعدد الجوانب لمواجهة القرصنة في خليج غينيا، وبلغت قيمته (١٩٥) مليون دولار، ويضم مزيج من السفن والطائرات، والطائرات بدون طيار للقيام بدوريات في ممرات الشحن المزدحمة قبالة سواحل نيجيريا، وسيحدد مناطق المشاكل المحتملة، ويستجيب بسرعة للقرصنة، بهدف تعزيز الامن البحري(Africa Defense Forum 2022) . وأشاد رئيس نيجيريا (محمد بخاري) بالمشروع وعده "أحدث خطوة في الأمن الجماعي لخليج غينيا"، لاسيما وان المشروع يعمل على تمكين البحارة مرة أخرى من القيام بواجباتهم دون خوف على سلامتهم، كما يعد المشروع وسيلة لتعميق التعاون الإقليمي والتنسيق ضد القرصنة، والعمل مع دول أخرى لمشاركة التكنولوجيا وقدرات المراقبة لديهم(Africa Defense Forum 2022) .

ثانيا- التعامل الدولي مع القرصنة في خليج غينيا:

ان التعامل الدولي مع القرصنة في خليج غينيا يتسم بالتداخل والتعقيد، بسبب كثرة القوى الدولية وحجم وتنوع مصالح هذه القوى في خليج غينيا، ولهذا سيتم الإشارة اليها باختصار.

١- دور الولايات المتحدة:

تشارك الولايات المتحدة بقوة في خليج غينيا من خلال قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا (افريكوم)، وقدمت دعمًا كبيرًا لبحرية دول خليج غينيا، الى جانب التدريبات والمناورات المشتركة التي تنظمها مع هذه الدول(Morcos 2021) .

ولعل اهم مؤشرات التعاون الأمني في هذا الخصوص تنظيم (افريكوم) منذ العام ٢٠١١ تمرين بحري سنوي مع دول خليج غينيا يعرف باسم (Obangame Express)، ويستضيف التمرين دول من وسط افريقيا وأوروبا، كمبادرة تعاون أمني دولي، ويهدف الى تحسين الأمن البحري في خليج غينيا من خلال التعاون والتواصل الإقليمي، وتعزيز فعالية المهنيين البحريين الأفارقة، وتنمية الشراكات البحرية العالمية من خلال التدريب والأنشطة التعاونية من أجل تحسين السلامة والأمن البحريين في أفريقيا(United States Africa Command 2011) . وفي ٢٣/كانون الثاني/٢٠٢٣ استضافت لاغوس عاصمة نيجيريا تمرين (Obangame Express)، بمشاركة (٢٩) دولة، ويعد أكبر تمرين بحري متعدد الجنسيات في غرب ووسط افريقيا، وشمل التمرين العديد من الفعاليات التدريبية في البحر والشاطئ في جميع أنحاء خليج غينيا وجنوب المحيط الأطلسي، بما في ذلك التبادلات حول تقنيات الصعود على متن الطائرة، والاستجابة للحوادث الطبية، وعمليات البحث والإنقاذ، وتقنيات إدارة المعلومات، والاتصالات اللاسلكية(United States Africa Command 2023) .

٢- دور الاتحاد الأوربي:

يعد الاتحاد الأوربي من اهم القوى الداعمة في خليج غينيا، بسبب وجود أكثر من (٤٠٠) الف مواطن اوربي في دول خليج غينيا، كما ان الاتحاد الأوربي يستورد (١٣ %) من استهلاكه النفطي من خليج غينيا، وعليه عمل الاتحاد الأوربي على محاربة القرصنة في خليج غينيا، وذلك من خلال دعمه وتشكيل ما يعرف بـ" **مجموعة اصدقاء خليج غينيا**" في العام ٢٠١٣، الذي شمل مجموعة الدول السبع الكبرى والدول والمنظمات البحرية المختصة، ونظرا لمحدودية السفن البحرية لدول المنطقة القادرة على العمل في أعالي البحار، فقد انخرطت القوات البحرية الأوروبية والأمريكية بشكل مباشر في المنطقة، وعملت على مكافحة القرصنة، وتدريب القوات المحلية لدول المنطقة على مكافحة القرصنة، وتعد فرنسا من اهم دول الاتحاد الأوربي العاملة في خليج غينيا، بسبب تمركزها المسبق في السنغال وساحل العاج والغابون، وتحتفظ بوجود بحري دائم منذ تسعينات القرن الماضي، كما عملت فرنسا على تنظيم ثلاث الى اربع تدريبات سنوية مشتركة مع دول خليج غينيا، يتوج سنويًا بتمرين تقوده فرنسا يعرف (African

NEMO)، كما تشارك دول أوروبية أخرى بنشاط في خليج غينيا، بسبب الروابط التاريخية والاقتصادية مع دول المنطقة، لاسيما البرتغال وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وبلجيكا والدنمارك، وذلك من خلال نشر سفن حربية وبناء قدرات دول المنطقة(Morcos 2021) .

وفي العام ٢٠١٤ تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية الاتحاد الأوروبي لخليج غينيا بما يتماشى مع أهداف مذكرة ياوندي، كما تم اطلاقة خطة عمل الاتحاد الأوروبي ٢٠١٥-٢٠٢٠ بهدف تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه خليج غينيا، وتركز على بناء القدرات البحرية لدول خليج غينيا، وبتمويل من صندوق التنمية الأوربي، ومنذ العام ٢٠٢١ عزز الاتحاد الأوربي وجوده في خليج غينيا بالتعاون والتنسيق مع دول المنطقة، وحث دول خليج غينيا على المشاركة الجماعية، وتنسيق التعاون البحري والجوي بما يضمن زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل كشريك موثوق وضامن للأمن البحري في خليج غيني(European Union 2021) .

وفي السياق ذاته تجري البحرية الفرنسية تمارين (African NEMO) – تمرين البحرية الافريقية الموسع للعمليات البحرية – بانتظام في خليج غينيا منذ العام ٢٠١٨، وهو عبارة عن تمرين تعاون تشغيلي مصمم لتعزيز قدرات الأمن البحري للدول الساحلية في خليج غينيا، ولدعم مذكرة ياوندي (European Union 2018) . وخلال المدة من ١١ – ١٦/تشرين الأول/٢٠٢٢ قادت فرنسا (Grand African NEMO 2022)، ويعد رابع تمرين، وشمل جميع دول ساحل خليج غينيا الـ(١٧) دولة، وشاركت فيه (٨) دول أخرى، ويهدف الى تبادل المعرفة، وتحسين المستوى التشغيلي للمشاركين في مكافحة القرصنة، والصيد غير المشروع، والتلوث البحري، والاتجار غير المشروع، والإنقاذ في البحر، وشارك في التمرين اكثر من (٤٠) وحدة بحرية، وخمس طائرات، ومثل هذا التمرين مساهمة كبيرة في تحسين الأمن البحري في خليج غينيا(Naval News 2022) .

ومن نافلة القول الإشارة الى ان تم التوقيع على " **إعلان خليج غينيا بشأن قمع القرصنة** " في اذار ٢٠٢٢ من قبل (٥٢٨) جهة ومنظمة ودولية، وهو بمثابة تحالف لإنهاء خطر القرصنة في خليج غينيا، ويهدف الى(Bimco 2022) :

١- دعم تنفيذ قانون مكافحة القرصنة بشكل عملي.

٢- تعزيز بناء القدرات الإقليمية وبالأخص الدول الساحلية.

٣- تشجيع القوات البحرية الدولية على العمل بنشاط مع بعضها البعض، والتنسيق مع قوات ووكالات تنفيذ قانون مكافحة القرصنة في الدول الساحلية في خليج غينيا لمكافحة القرصنة.

٤- تبني تدابير دفاعية فعالة على ظهر السفن داخل خليج غينيا.

٥- مكافحة الأنشطة الإجرامية على الأرض حيثما توجد.

٦- انشاء سجون للقراصنة، وتشجيع الدول الساحلية في خليج غينيا على الملاحقة القضائية بنشاط.

ثالثا- مستقبل التعامل الدولي مع القرصنة في خليج غينيا:

ان مستقبل التعامل الدولي مع القرصنة في خليج غينيا يتجه الى احد المشاهد الثلاث الاتية:

١- مشهد التراجع:

يقوم هذا المشهد على افتراض انه نظرا لارتفاعا التحديات التي تعترض الدول الصناعية ولاسيما التي لديها مصالح استثمارية في خليج غينيا ستعمل على التقليل من توجهها نحو منطقة خليج غينيا، ذلك ان هذه المنطقة تصنف عالميًا بانها منطقة بحرية محفوفة بالمخاطر للسفن وشركات الشحن وغيرها، وهي مليئة بالقراصنة، ويتسمون بالعنف الشديد، وينتمون إلى دول مختلفة وان كان غالبيتهم من نيجيريا، فعمليات السطو المسلح وأخذ الرهائن وسرقة النفط في البحر وغيرها من الثروات الطبيعية اثرت بشكل مباشر على الامن البحري في خليج غينيا، كما ان نجاح القراصنة بالعديد من الهجمات على السفن حتى وصلوا الى مسافات خارج المياه الإقليمية يعد مؤشر في غاية الخطورة.

فضلا عن ذلك ان هناك تحديات لا تقتصر على القرصنة في البحر، إذ يرتبط القراصنة بشبكة من النشاطات غير المشروعة التي تضر بما لا يقبل الشك باقتصادات دول خليج غينيا والدول المستثمرة فيها، وهذا سيلقي بتباعته على تقليل النشاط التجاري والاستثماري في هذه المنطقة تجنبًا للخسائر المادية والبشرية، والبحث عن بدائل استثمارية اكثر أمنًا، وترك المواجهة المباشرة مع القراصنة إلا في حدود ضيقة بما يضمن عدم حدوث خسائر مادية او بشرية. ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد قليل التحقق.

٢- مشهد الاستمرارية:

يقوم هذا المشهد على افتراض ان الدول التي لديها مصالح اقتصادية واستثمارات في منطقة خليج غينيا ستعمل على استمرار مصالحها وفق المعدلات الحالية، وعدم التوسع فيها

بسبب التهديدات الكثيرة في هذه المنطقة وعلى رأسها القرصنة البحرية، لاسيما وان أصحاب المصلحة في المنطقة يدفعون تكاليف متزايدة للشحنات بسبب زيادة تكلفة الأمن للسفن التجارية، ويتحمل تبعاتها أيضا المستهلكين من أفراد وحكومات وشركات، وهذا ينسحب بدوره على بقاء مواجهة القرصنة البحرية من قبل هذه الدول لاسيما الكبرى منها الى ضمن حدود معينة، وليست مواجهة كبيرة وتضافر دولي لقمعها والقضاء عليها، لاسيما وان القراصنة لديهم ارتباطات قوية بشبكات إجرامية عابرة للحدود الوطنية، ولهم أنشطة غير مشروعة أخرى ستضر بصورة او أخرى بمصالح الدول التي ستعمل على فتح مواجهة مباشرة مع القراصنة، ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد قليل التحقق.

٣- مشهد التطور:

يبنى هذا المشهد على افتراض ان خليج غينيا يعد فضاء بحري جيوستراتيجي في غاية الأهمية يجب حمايته بأي ثمن، فهو يتمتع بوفرة الثروات الطبيعية من النفط والغاز والمعادن والغابات ومصائد الأسماك، وتنوع بيئي مهم، كما انها تمثل ممرًا بحريًا استراتيجيًا حيويًا بحكم التدفق العالي للسفن المشاركة في استيراد وتصدير السلع، وان القوى الدولية من دول وشركات عابرة للجنسية لديها مصالح وثيقة بهذه المنطقة، كما ان بعض موارد هذه المنطقة لها صلة وثيقة بالصناعات المتطورة للدول الصناعية، وعليه ليس من مصلحتها التراجع او الاستمرار بهذا الواقع والقبول بتحدي القرصنة لهم ولمصالحهم، وان البديل الضروري والذي عملت عليه هذه الدول هو توثيق تعاونها الأمني مع دول خليج غينيا، وتطوير قدراتهم البحرية، والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية للضغط على القرصنة، فضلا عن حث دول خليج غينيا سن قوانين تجرم القرصنة، ومحاكمتهم في محاكمها الوطنية، وكانت ثمار هذا الضغط الدولي تراجع هجمات القرصنة في السنوات الأخيرة، وان لم ينته خطرها الى الابد، وعليه فان اتجاه هذا المشهد ينطلق بان القوى الدولية من دول وشركات ستعمل على تطوير مصالحها في خليج غينيا، ويتزامن ذلك بالوتيرة نفسها مع محاربة القرصنة، والتنسيق بالوقت ذاته مع دول خليج غينيا من خلال تعزيز ادراك لهم بان خسائرهم ستكون كبيرة من جراء القرصنة، وان البديل الأفضل لهم هو تعاونهم مع القوى الدولية بما يضمن محاربتهم في المياه وعلى الأرض أيضا، ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد هو الأقرب الى التحقق.

الخاتمة

قرابة العقدين الماضيين اكتسب خليج غينيا سمعة دولية بالغة الخطورة بسبب تنوع الأنشطة غير المشروعة فيه لاسيما القرصنة، فقد اصبح الاشد خطورة في عالم القرصنة

البحرية، علمًا ان القرصنة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة شكلت تحديات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وتنموية خطيرة على دول خليج غينيا، وقد استغل القراصنة نقاط ضعف كثيرة مكنتهم من مزاولة انشطتهم غير المشروعة بحرية في منطقة واسعة يصعب السيطرة عليها من قبل دولهم، بل ان قراصنة خليج غينيا تم وصفهم من قبل المختصين في مجال الامن البحري بانهم الأشد خطورة بسبب احتجاز السفن ونهبها واسر طواقمها من أجل الحصول على فدية، واستخدموا لهذا الغرض أسلحة وزوارق وأدوات اتصال حديثة، وهذا ولد قناعة لدى الجميع على الصعيد الإقليمي والدولي ان محاربة القرصنة في خليج غينيا لن يكتب لها النجاح الا بتضافر جميع الجهود.

وعليه مثل خليج غينيا مزيج متناقض فهي منطقة جذابة للغاية بيد انها محفوفة بالمخاطر، حيث تتعايش المزايا المتنوعة للمنطقة مع سلسلة من التهديدات الكثيرة هذا من جهة، ومن جهة اخرى مثلت منطقة استقطاب مهمة للقوى الدولية المؤثرة من دول وشركات ومنظمات عالمية، بيد ان دولها تعاوني بالوقت ذاته من ضعف واضح في بناها وقدراتها، مما جعلها اكثر مناطق العالم اثارة للاهتمام والجدل في أروقة المنظمات الدولية.

المصادر

1. Onuoha, Freedom C. 2010. The geo-strategy of oil in the Gulf of Guinea: Implications for regional stability. *Journal of Asian and African Studies, 45*(3), 370 – 372.
2. González, Yoslán Silverio. 2016."The Gulf of Guinea: the future African Persian Gulf?" *BRAZILIAN JOURNAL* 1, no. 1: 85.
3. Hinmikaiye, David .2023. "First-Hand Accounts, Satellite Imagery Point to Oil's Dreadful Impacts on Gulf of Guinea", 18 April 2023. https://skytruth.org/2023/04/first-hand-accounts-satellite-imagery-point-to-oils-dreadful-impacts-on-gulf-of-guinea/
4. Teixeira, Carlota Ahrens and Jaime Nogueira Pinto.2022." Maritime piracy in the Gulf of Guinea". Geopolitical Intelligence Services. 28 March 2022.
5. https://www.gisreportsonline.com/r/piracy-gulf-guinea/
6. Paterson, Patrick J.2007. *Maritime Security in the Gulf of Guinea*, Joint Force Quarterly JFQ (Washington: National Defense University Press, issue 45, 2007), p.p. 28 – 29.
7. Mañe, Damian Ondo. 2005. "Emergence of the Gulf of Guinea in the global economy: Prospects and challenges." IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund, No. WP/05/235, 2005), p.p. 3 – 11.

8. Okereke, Nna-Emeka. 2021. "Gulf of Guinea: Regional architecture for anti-piracy and maritime security". *In the Routledge Handbook of Counterterrorism and Counterinsurgency in Africa* (pp. 360-378). Routledge.
9. Ofosu-Boateng, Nana Raymond Lawrence. 2017. "Methodological responses to contemporary maritime piracy in the Gulf of Guinea." *Open Journal of Social Sciences* 5, no. 4: 240-241.
10. Anyika, Vincent Okwudiba, Victor Ojakorotu, and Kelechi Johnmary Ani. 2022. "Piracy in the Gulf of Guinea-Trends, Causes, Effects and Way Forward." *African Journal of Development Studies (formerly AFFRIKA Journal of Politics, Economics and Society)* 2022, no. si1: 7.
11. Koranteng, Kwabena Adu.2023. "need to develop new strategies to fight piracy in the Gulf of Guinea". 28/4/2023. https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/features/Need-to-develop-new-strategies-to-fight-piracy-in-the-Gulf-of-Guinea-1757381
12. Africa Defense Forum. 2022." Piracy Down, Oil Theft Up In Gulf Of Guinea". 20 Dec 2022. https://adf-magazine.com/2022/12/piracy-down-oil-theft-up-in-gulf-of-guinea/
13. Yücel ,Hüseyin. 2021." Sovereignty and Transnational Cooperation in the Gulf of Guinea: How a Network Approach can Strengthen the Yaoundé Architecture" *Scandinavian Journal of Military Studies* (Copenhagen: Scandinavian Military Studies. Vol. 4, Issue 1, 2021), p.p. 147
14. Ezeozue, Chidozie. 2021. "Sea Piracy and Maritime Security Challenges in The Gulf of Guinea 1999-2018". *Journal of Management and Science*. June 2021, p. 48.
15. Osinowo, Adeniyi A.2015. *Combating piracy in the Gulf of Guinea*. Africa Security Brief (Washington: Africa Center for Strategic Studies, No. 30, February 2015), p. 2.
16. Greminger, Thomas and Nayef Al-Rodhan.2022. *Maritime Security: Piracy in the Gulf of Guine.* GCSP Policy Brief (Geneva: Geneva Centre for Security Policy, No.1, November 2022), p. 8.
17. Bell, Curtis, J. Huggins, J. Benson, and L. Joubert. 2021. "Pirates of the Gulf of Guinea: A Cost Analysis for Coastal States." *Stable Sea, November* (2021): 1-3.
18. UN Press. 2022.Security Council: Meetings Coverage, Piracy, Armed Robbery Declining in Gulf of Guinea, But Enhanced National, Regional Efforts Needed for Stable Maritime Security, Top Official Tells Security Council, Document No. SC/15113, UN Press, 22 NOVEMBER, p. 9
19. Morizur, Francois.2020." Countering Gulf of Guinea Piracy Towards 2025". The Maritime Executive. New York, May 2020. https://maritime-executive.com/blog/countering-gulf-of-guinea-piracy-towards-2025

20. Global, Dryad .2020."Yaounde Code of Conduct taking shape in the Gulf of Guinea".London, August 2020. https://channel16.dryadglobal.com/yaounde-code-of-conduct-taking-shape-in-the-gulf-of-guinea
21. Babalola,Yusuf .2022. "As NIMASA Rallies Constituent Coastal States To End Piracy In Gulf Of Guinea, Abuja". Leadership Media Group, 2022. https://leadership.ng/as-nimasa-rallies-constituent-coastal-states-to-end-piracy-in-gulf-of-guinea/
22. Arifin ,Jessika Ami, and Mansur Juned, Journal of Social and Political Sciences (Indonesia: Makassar, Asian Institute of Research, Vol. 6, No. 1, 2023). p.p. 112, 114, 117
23. Kyanet ,Philip. 2020. *Anti-Piracy War: UN Applauds Nigeria's Leadership Role*. The Nigerian Maritime Administration and Safety Agency NIMASA, Lagos, December.
24. Safety4Sea.2021. "UN applauds NIMASA and FG's effort in combating piracy". 5 October 2021. https://safety4sea.com/un-applauds-nimasa-and-fgs-effort-in-combating-piracy/
25. United Nations.2022. Security Council, Resolution 2634, No. S/RES/2634, 31 May 2022, p. 3.
26. The Maritime Executive.2023." Cameroon Adopts Maritime Security Law to Fight Gulf of Guinea Piracy". January 2023. https://maritime-executive.com/article/cameroon-adopts-maritime-security-law-to-fight-gulf-of-guinea-piracy
27. Africa Defense Forum.2022. "Nigeria's 'Deep Blue' Project Takes Aim at Piracy". May 2022. https://adf-magazine.com/2022/04/nigerias-deep-blue-project-takes-aim-at-piracy/
28. Morcos, Pierre. 2021."A Transatlantic approach to address growing maritime insecurity in the Gulf of Guinea." *Center for Strategic and International Studies. Obtenido de:* https://www. csis. org/analysis/transatlantic-approachaddress-growing-maritime-insecurity-gulf-guinea (2021).
29. United States Africa Command.2011." Robert G. Bradley Begins Exercise Obangame Express". Mar 2011. https://www.africom.mil/article/8104/robert-g-bradley-begins-exercise-obangame-express
30. United States Africa Command. 2011." Robert G. Bradley Begins Exercise Obangame Express". Mar 2011.
31. https://www.africom.mil/article/8104/robert-g-bradley-begins-exercise-obangame-express
32. United States Africa Command.2023." Obangame Express". January 2023.
33. https://www.africom.mil/what-we-do/exercises/obangame-express

34. European Union.2022." The EU Gulf of Guinea Strategy and Action Plan". 2022.
https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-gulf-guinea-strategy-and-action-plan_en.
35. European Union. 2018." Support to international organisations: African NEMO operations in the Gulf of Guinea". 2018.
https://www.copernicus.eu/en/support-international-organisations-african-nemo-operations-gulf-guinea.
36. Naval News.2022." Grand African NEMO 2022 Exercise Kicks Off, Paris". October 2022.
https://www.navalnews.com/naval-news/2022/10/grand-african-nemo-2022-exercise-kicks-off/.
37. Bimco.2022. *The Gulf of Guinea Declaration on Suppression of Piracy*. Denmark: Baltic and International Maritime Council – BIMCO, 14 March 2022, p.p. 1, 2, 15.